في وقف التوسّع الاسرائيلي الاستيطاني على حساب العرب» (**الحياة**، ٨/٢/١٩٩٠).

في هذا السياق، كلّف الاتحاد السوفياتي مندوبه في مجلس الامن الدعوة الى عقد جلسة عاجلة، للبحث في القضايا المتعلقة باسكان اليهود السوفيات في الارض المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٣/٢/١٩٩٠). ويستفاد من تصريحات النائب الاول لوزير الخارجية السوفياتية، يولي فورونتسوف، ان الاتحاد السوفياتي قدّم تصوّرات في شأن بنود القرار المقترح، وهي ثلاثة: أولها، تأكيد «شمول الارض الفلسطينية وسائر الارض العربية المحتلة العام ١٩٦٧، بما فيها القدس» بمعاهدة جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ في شأن حماية المدنيين في اثناء الحرب؛ الثاني يقترح ان يتضمّن تأكيد مجلس الامن «عدم موافقته» على نيّات الحكومة الاسرائيلية في خصوص توطين المهاجرين؛ وعلى ان يطالبها البند الثالث بعدم الاقدام «على كل ما يمكن ان يؤدي الى تغيير الطابع الديمغرافي في الاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**).

صحيح ان لهجة المسؤول السوفياتي تميّزت بالعنف، والجدية، والغضب، من «خطط اسرائيل التوسعية»، وصحيح، ايضاً، ان التحذير الذي وجّهه الى قادة اسرائيل بأن «يضعوا في حسابهم العواقب الخطرة لمثل هذه التصرفات» اديّا، بلا شك، الى المواقف التي اعلنت عنها الحكومة الاسرائيلية، انما هذا لا ينفي، بأي حال، ان القادة السوفيات يعرفون تماماً ان الهجرة المكثّفة ثمن اساس للعلاقات التي يريدونها مع اسرائيل، ليتمّ القبول بموسكو، اميركياً، طرفاً مباشراً في رعاية «حلول» أزمة الشرق الاوسط (جاكسون ديهل، **الفارديان ويكلي**، ١١/٢/١٩٩٠، ص ١٩؛ واحسان حجازي، **نيويورك تايمز**، ٢٢/٢/١٩٩٠).

وعليه، فان اضافة هذه العناصر الى ملف المحادثات الاميركية ـ السوفياتية، التي أُجريت في موسكو، تؤكد الوصول الى مرحلة وسطى، مبدئياً، تشكّل ارضية «الصفقة» الثنائية، انطلاقاً الى مرحلة يتمّ فيها التحضير لوضع أزمة المنطقة على سكة الحل.

د. نبيل حيدري